

**السؤال الأول: أجب بصحيح أو خطأ مع التعليل في حالة الخطأ 7ن**

- 1- وفقاً للمذهب التاريخي، تجميع القواعد القانونية في تقنين يؤدي إلى جمود القانون. **صحيف**، لأنه يرى بأن عملية التقنين تجعل المشرع يتزدد في تعديل القوانين وتغييرها بما يلائم الحياة في الجماعة، ومع مرور الزمن تصبح هذه التقنينات بعيدة عن الواقع وغير ملائمة له.
- 2- القانون الصافي عند كلسن هو كل عمل قانوني، بما فيها قواعد القانون العام والخاص. **خطأ**، لأن كلسن يرفض تقسيم القانون إلى عام وخاصة، فيضم القانون الصافي مجموعة القواعد العامة والفردية.
- 3- جوهر القاعدة القانونية عند الفقيه جيني (المذاهب المختلطة) هو مثل أعلى يكشفه العقل. **خطأ**، جوهر القاعدة القانونية عند جيني يتكون من عنصرين واقعي ومثالي، لأنه مستمد من حقائق الحياة الاجتماعية التي تكشف عنها المشاهدة وتنبئ بها التجربة، مع الاسترشاد بمثل أعلى يكشفه العقل.
- 4- التشريع هو صياغة تشريعية ثم سياسة تشريعية. **خطأ**، التشريع هو سياسة تشريعية قبل الصياغة التشريعية.

**السؤال الثاني: تقوم السياسة التشريعية الحديثة على عدة معايير، ذكرها دون شرح 2ن ومن أهمها ما يلي:**

- ضمان حقوق الإنسان والحربيات العامة.

- تجسيد مبدأ سيادة القانون.

- مبدأ حرية النشاط الاقتصادي مع مراعاة البعد الديني والاجتماعي والثقافي.

- السؤال الثالث:** حسب الفقيه أوستن، القانون هو: (مجموعة قواعد قانونية آمرة وناهية، مقترنة بجزاء صادر عن الحاكم لما يتمتع به من سلطة سياسية، موجهة إلى الطبقة المحكومة التي يتعين عليها الخضوع والطاعة)، اشرح ذلك. 11ن
- توضح العبارة أن أوستن من الفقهاء الذين اهتموا بشكل القاعدة القانونية بتركيزه على الجهة التي أصدرت القانون وأضفت عليه القوة الالزامية، فتتضمن العبارة الأسس التي يقوم عليها هذا المذهب، والمتمثلة في:
- القانون لا يقوم إلا في مجتمع سياسي: يتكون هذا المجتمع من طبقتين، طبقة حاكمة لها حق الأمر والنهي، وطبقة محكومة عليها واجب الطاعة لما تصدره الهيئة الحاكمة. وجود أوامر وتكاليف: بوجود أمر أو نهي توجهه الهيئة الحاكمة إلى المحكومة، لأن القانون ليس مجرد نصيحة توجه إلى أفراد يملكون حرية الاختيار في الامتثال أو الرفض.
- توقيع الجزاء عند المخالفة:** أي عند مخالفة الأمر أو النهي يوقع الحاكم الجزاء على من يخالف ذلك، لما يتمتع به من سلطة القوة والجبر عند مخالفة القانون.

**ملاحظة: أرجوا الإطلاع جيداً على الإجابة النموذجية دون زيادة ولا نقصان، مع سلم التقييم**

**السؤال الأول: أجب ب صحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد ن**

- 1- أدرج كل من العرف كأحد الضوابط الموضوعية في النظام القانوني خطأ/ النظام القانوني يحتوي على ضوابط شكلية، وهي واردة على سبيل المعاشر تتدرج بعضها فوق بعض في شكل هرم، كل منها تختص بتنظيم علاقات تدخل في نطاق اختصاصها.
- 2- وفقاً لمذهب الشرح على المتنون العرف هو المصدر الوحيد للقانون خطأ/ يعتبر التشريع المصدر الوحيد للقانون، لأنه كاملاً شاملاً لجميع الأحكام القانونية، ويقدم حلولاً لجميع المشاكل.
- 3- يبني القانون الطبيعي المتغير مضمون فكرته على أساس الخلود والثبات خطأ/ مضمون فكرة القانون الطبيعي المتغير تتغير بتغيير الزمان والمكان حسب كل جماعة، ووفقاً لظروفها الاجتماعية.
- 4- تعتبر الصياغة المرنة شرطاً رئيسياً لكفاءة العملية التشريعية من منظور الحكم الجيد صحيح 1
- 5- العدل التبادلي هو الذي يجب للأفراد على بعض في علاقاتهم تحقيقاً للصالح الخاص صحيح
- 6- وفقاً للمذهب التاريخي فإن القانون هو ثمرة للتطور التاريخي للجماعة صحيح

**السؤال الثاني: إلى أي حد يكرس التشريع الجزائري في ظل الحكم الرشيد الطابع الديمقراطي في مرحلتي الاعداد والاعتماد؟**

**شرح المبادئ التالية: 11 ن**

- مبدأ المشاركة: الديمقراطية التشاركية للمواطن في الصياغة التشريعية عن طريق نواب البرلمان والقوى الاجتماعية الأخرى.
- حكم سيادة القانون: يتطلب الحكم الجيد أن تكون التشريعات محابية ومتوازنة مع ضمان تطبيقها.
- مبدأ الشفافية والمحاسبة: مراقبة عمل السلطة التشريعية وإطلاع المواطن على القانون قبل وبعد إصداره.

**ملاحظة: أرجوا الإطلاع جيداً على الإجابة النموذجية دون زيادة ولا نقصان، مع سلم التنقيط**